يعتبر صك الانتداب الوثيقة الدستورية الرسمية التي اعتمدت بريطانيا عليها في تحويل فلسطين الى اسرائيل، عبوراً بـ «الوطن القومي اليهودي». فقد صيغ بنصوص وعبارات كانت كفيلة باستلاب فلسطين من اهلها العرب، وهم الذين تجاهل الصك ذكرهم المباشر في جميع بنوده، مكتفياً بوصفهم «الطوائف غير اليهودية» أو «فئات الاهالي الاخرى».

كانت بنـود الصك مطبّقة بأحكام السيطرة البريطانية على أهل فلسطين الشرعيين، ومغرقة في تسهيل تنفيذ المشروع الصهيوني فيها. فمن بين اساسياته، جعل البند الثاني الدولة المنتدبة مسؤولة «... عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»؛ وكلّفها بالعمل على «... ترقية مؤسسات الحكم الذاتي...» ليتسنّى للحركة الصهيونية خلق نواة الدولة العبرية. وامعاناً في التضييق على الشعب الفلسطيني، قضى البند الثالث بتقليص امكانية ممارسة الفلسطينيين حتى للحقوق المدنية. فبينما طلب من الدولة المنتدبة «... تشجيع الاستقلال المحلي...»، جعل هذا المجال مقيّداً ومرهوناً بـ «... قدر ما تسمح به الظروف». وبالمقابل، اعترف البند الرابع بوكالة يهودية، لها حق المشاركة في تهيئة البلاد لانشاء «الوطن القومي اليهودي». وبالطبع، فتح صك الانتـداب ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين واسعاً، ومنح الدولة المنتدبة حرية التصرف بموارد واراضي البلاد، لتحقيق الاغراض التي ترتأيها مناسبة (البندان ٦ و ١١)[٨].

انطلق هربرت صموئيل، في تحديده لسياسة الادارة المدنية البريطانية في فلسطين، من محور أساس استهدف توفير منافذ ووسائل تسمح لبريطانيا بحكم أهلها العرب، وفقاً لمعادلة دقيقة، تقوم على ادارة البلاد وفقاً للمبدأ البريطاني الشهير القائم على حكم المستعمرات بالطريقة «غير المباشرة»، من جهة، ولكن بالقوة الكفيلة بضمان تحقيق اهداف السياسة البريطانية من الانتداب على الرغم في المعـارضـة العربية، من جهة اخرى. فغرض صموئيل انصبّ على ان يكون الحكم البريطاني على فلسطين نافذاً ومتغلغلاً وفعالاً، ولكن بأقل قدر من الاحتكاك السلبي بين أهل البلاد والسلطة المنتدبة، كي يتمّ تمرير المشروع الصهيوني بأقل قدر من استثارة ردود فعل عربية غاضبة. لذا اهتم المندوب السامي، أولاً، بتشكيل جهاز اداري شديد المركزية للحكومة الانتدابية، وبمحاولة اشراك العرب في عملية الحكم وفقاً للشروط الانتدابية، ثانياً.

شُكِّلت الادارة البريطانية في فلسطين من جهاز كانت جميع وظائفه الرئيسة والحساسة في أيدي موظفين بريطانيين. وقد ترأس المندوب السامي الهرم الاداري؛ وكان أعلى سلطة في البلاد، غير مقيّد بسلطة تشريعية مشرفة؛ ولكنه قدّم التقارير الى وزير المستعمرات وتلقّى التوجيهات منه. وكان المساعد الأول والاهم للمندوب السامي هو السكرتير العام الذي ترأس الدائرة المركزية الرئيسة التي أشرفت على، وتابعت، عمل الدوائر الادارية المتخصصة لحكومة الانتداب، وكانت عديدة، وشاملة لمختلف مجالات وقطاعات الحياة العامة. أمّا امتداد السلطة المركزية في البلاد، فتمثل بحاكم اللواء، الذي ترأس، في لوائه، جهازاً مماثلاً من حيث الهيكل التنظيمي لجهاز الادارة العامة، ولكن بصلاحيات مقلّصة وتابعة لدائرة السكرتير العام[٩].

اختـرق الجهاز الاداري البريطاني النسيج المجتمعي للشعب الفلسطيني، ولكن بحرص على التقليل من استثارته، أو تمزيقه. وتمّ استخدام النمط المركزي في الحكم وادارة البلاد باسلوب التحكّم الكامل، ولكن من بُعد، وليس بواسطة توظيف تواجد كبير ومحسوس من قبل السكان لأذرع السلطة في المـواقـع المحليـة. بل على العكس، سعت الحكومة الانتدابية الى استيعاب السلطات والهيئات